



جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

كلية القانون

برنامج الماجستير في القانون الخاص

مواصفات البرنامج

مارس 2026

المحتويات

3	مسمى البرنامج ورمزه:
3	فريق إعداد البرنامج:
3	تاريخ إعداد الملف:
3	تواريخ الاعتماد الأولي وإعادة الاعتماد:
3	تواريخ الاعتماد الدولي وإعادة الاعتماد الدولي:
3	الوحدات الأكاديمية لتقديم البرنامج:
3	في حالة البرامج البينية، الوحدة الأكاديمية الرئيسية المسؤولة عن البرنامج:
3	الشريك دعم تقديم البرنامج:
3	نظام تقديم البرنامج:
4	الأهداف التعليمية للبرنامج:
4	المخرجات التعليمية للبرنامج:
5	متطلبات إكمال البرنامج:
5	بناء البرنامج:
8	دعم الطلبة وتعلمهم:
11	معايير القبول:
12	المرافق والخدمات التعليمية المساندة:
13	أساليب تقييم وتحسين جودة معايير التدريس والتعلم:
14	خطة تقييم مخرجات تعلم البرنامج:
14	مؤشرات معايير الجودة:
14	عرض مصفوفات البرنامج:
14	جدول تقديم البرنامج:
15	مصفوفات ربط مخرجات البرنامج ومخرجات المساقات:
17	طرق ومناهج التعليم والتدريس:
17	طرق وأدوات التقييم:

1. مسمى البرنامج ورمزه:

(Program title and program code/number):

ماجستير القانون الخاص / LAW5.

2. فريق إعداد البرنامج:

(Authoring team):

قسم القانون الخاص.

3. تاريخ إعداد الملف:

(Date document prepared):

17 مارس 2026

4. تواريخ الاعتماد الأولي وإعادة الاعتماد:

(Dates of initial accreditation of the program and, where appropriate, subsequent renewal of accreditation of the program):

• الاعتماد الأولي: أكتوبر 2008.

• إعادة الاعتماد: مايو 2015.

5. تواريخ الاعتماد الدولي وإعادة الاعتماد الدولي:

(Dates of international accreditation and subsequent renewal of accreditation, if applicable):

لا ينطبق.

6. الوحدات الأكاديمية لتقديم البرنامج:

(Academic unit(s) delivering the program):

قسم القانون الخاص.

7. الوحدة الأكاديمية الرئيسية المسؤولة عن البرنامج (في حالة البرامج البينية):

(In cases of interdisciplinary or jointly offered programs, the academic unit primarily responsible for the program):

لا ينطبق.

8. الشريك الداعم في تقديم البرنامج:

(Delivery support partner (as applicable)

لا ينطبق.

9. نظام تقديم البرنامج:

(Delivery Mode/s)

في إطار التزام البرنامج بتوفير مرونة تعليمية تدعم الطلاب العاملين، وتماشياً مع سياسة التعليم الهجين المعتمدة، سيتم تقديم جزء من المحتوى الدراسي عبر المنصة الإلكترونية (Moodle) وبما أن خطة البرنامج تتضمن أربع مقررات في الفصل الدراسي الأول (جميعها إلزامية)، فسيقوم الطالب بدراسة هذه المقررات الأربع عن بعد. وهي:

- Law560 منهجية البحث القانوني المتقدم (أونلاين)- الساعات المعتمدة: 3- المتطلب السابق: لا يوجد
- LAW561 قانون المعاملات المدنية – العقود والالتزامات (أونلاين)- الساعات المعتمدة: 3- المتطلب السابق: لا يوجد
- LAW562 قانون المعاملات التجارية (أونلاين)- الساعات المعتمدة: 3- المتطلب السابق: لا يوجد
- LAW563 القانون الدولي الخاص – تنازع القوانين (أونلاين)- الساعات المعتمدة: 3- المتطلب السابق: لا يوجد

وبما أن إجمالي عدد الساعات المعتمدة للبرنامج هو 30 ساعة، فإن نسبة التعليم عن بعد تبلغ 40% من عدد ساعات البرنامج.

10. الأهداف التعليمية للبرنامج:

(Educational aims of the program):

1. إعداد خريجين مؤهلين كخبراء قانونيين متخصصين في مجالات حديثة مثل قانون الأعمال الرقمي وإدارة النزاعات القانونية، قادرين على فهم التحديات التشريعية والتنظيمية الناشئة والاستجابة لها بفعالية.
2. تنمية مهارات البحث القانوني التطبيقي بما يتوافق مع احتياجاته المهنية ويعزز جودة إنتاجه الفكري.
3. المشاركة الفعالة في دعم رؤية الإمارات 2071 ومبادرات التوطين عبر تخريج كوادر وطنية متخصصة في المجالات القانونية ذات الأولوية الوطنية، القادرة على خدمة الجهات الحكومية والقطاع الخاص في الاقتصاد المعرفي الرقمي.
4. توفير برنامج دراسي مرن ومناسب للطلاب العاملين من خلال تبني نموذج التعليم الهجين الذي يوازن بين الجودة الأكاديمية والمرونة في إدارة الوقت دون الإخلال بالتفاعل الأكاديمي المباشر.
5. تعزيز الفهم القانوني المقارن والمهيمن عبر دمج دراسة التشريعات الاتحادية مع تحليل الأنظمة القانونية الإقليمية والدولية، مع تركيز خاص على القضايا المعاصرة مثل حماية البيانات، العقود الذكية، والخدمات الرقمية الموثوقة.
6. تعزيز تنافسية البرنامج إقليمياً وضمان استدامته أكاديمياً من خلال خطة دراسية مركزة، مُصممة وفق أفضل الممارسات الدولية، وتُقدّم محتوى متخصصاً عالي الجودة مما يجعله عنصر جذب واستقطاب كونه يلبي توقعات سوق العمل الحديث.

11. المخرجات التعليمية للبرنامج:

(Program learning outcomes):

المعرفة (Knowledge)

1. يحدد المفاهيم المتقدمة والمتخصصة في مجالات القانون الخاص المعاصر، بما في ذلك قانون الأعمال الرقمي، حماية البيانات، العقود الذكية، وخدمات الثقة الرقمية.
2. يربط بين المناهج النظرية والتطبيقية لفهم معمق للقضايا القانونية، وربطها بالسياقات التشريعية المختلفة.
3. يُفرّق بين التشريعات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات التخصص لاستخلاص رؤى تحليلية تدعم صانع القرار القانوني في الشأن العام.

المهارة (Skill)

4. يُنتج عملاً بحثياً أو تطبيقياً أصيلاً يعكس قدرته على التفكير النقدي ودمج المعرفة القانونية لمعالجة قضايا قانونية معاصرة.
5. يُحلّل البيانات القانونية باستخدام منهجيات بحثية متقدمة لتصميم حلول مبتكرة للنزاعات أو الثغرات التشريعية.
6. يُوظّف التقنيات الرقمية الحديثة في البحث، والتوثيق، والتواصل المهني ضمن بيئة قانونية متطورة.

المسؤولية (Responsibility)

7. يلتزم بمبادئ الريادة والمبادرة مع التحلي بالأخلاقيات المهنية، والعدالة، والتعاون المسؤول.
8. يُطوّر تعلّمه الذاتي باستمرار مع مواكبة التطورات التشريعية والتكنولوجية لضمان كفاءته المهنية واستجابته لاحتياجات المجتمع والاقتصاد المعرفي.
12. متطلبات إنجاز البرنامج:

(Completion requirements):

حتى يجتاز الطالب برنامج ماجستير القانون الخاص بنجاح، والذي يبلغ مجموع ساعاته المعتمدة 30 ساعة معتمدة، يجب عليه استيفاء المتطلبات التالية:

1. اجتياز مرحلة المسابقات الدراسية (24 ساعة معتمدة)، وتشمل:
 - أولاً - المسابقات الإلزامية المشتركة بين التركيزين: 12 ساعة معتمدة.
 - ثانياً - المسابقات الإلزامية الخاصة بالتركيز (Concentration): 12 ساعة معتمدة (يختار الطالب أحد التركيزين المعتمدين).
2. إتمام متطلبات التخرج بإنجاز (6 ساعات معتمدة)، ويشترط اختيار أحد الخيارين التاليين:
 - أ. إما إعداد أطروحة ماجستير (6 ساعات معتمدة).
 - ب. أو تنفيذ مشروع تخرج (3 ساعات معتمدة) بالإضافة إلى مساق التدريب العملي الداخلي (3 ساعات معتمدة).
3. الحصول على تقدير تراكمي عام للمسابقات الدراسية لا يقل عن (3 نقاط من 4).

13. هيكليّة البرنامج:

(Program structure)

- 1- يتكون برنامج الماجستير في القانون الخاص من مرحلتين متكاملتين هما:

أ. مرحلة المسابقات الدراسية:

أولاً: المسابقات الإلزامية المشتركة بين التركيزين:

المسابقات الإلزامية المشتركة	
عدد الساعات	اسم المساق
3	منهجية البحث القانوني المتقدم (اونلاين)- يجب أن يتضمن هذا المساق موضوعات تتعلق بكيفية إنجاز الأطروحة الأكاديمية، وكذلك كيفية إنجاز مشروع التخرج. ويتم تقسيم الدرجات على النحو الآتي: • 70 درجة للبحث الذي يعده الطالب أثناء دراسة المساق ولمناقشة البحث. • 30 درجة للتكليفات الفصلية البحثية المتنوعة. (أونلاين)
3	قانون المعاملات المدنية- العقود والالتزامات (اونلاين)
3	قانون المعاملات التجارية (اونلاين)
3	القانون الدولي الخاص-تنازع القوانين (اونلاين)
12	المجموع

ثانياً: مرحلة المسابقات الخاصة بالتركيّز:

يختار الطالب أحد التركيزين (concentrations) التاليين:	
التركيز (concentration) الأول: قانون الأعمال الرقمي	التركيز (concentration) الثاني: إدارة النزاعات القانونية
اسم المساق	
قانون حماية البيانات الشخصية	قانون الإجراءات المدنية: أصول التقاضي
قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة	الوسائل البديلة لحل المنازعات
الجوانب القانونية للعقود الذكية	قانون الإثبات
الملكية الفكرية في البيئة الرقمية	قانون الإجراءات المدنية: التنفيذ الجبري
المجموع	12

ثالثاً: مرحلة الأطروحة أو مشروع التخرج:

الأطروحة	6
أو مشروع تخرج	3 لمشروع التخرج + 3 ساعات لمساق التدريب العملي الداخلي
عدد ساعات البرنامج	30

يشترط للتسجيل في الأطروحة أو مشروع التخرج ما يلي:

1. اجتياز مرحلة المسابقات الدراسية بنجاح حسب القواعد المقررة بمعدل لا يقل عن (3 نقاط من 4).
2. يجوز قبول تسجيل الطالب لأطروحة الماجستير أو مشروع التخرج إذا كان قد أتم دراسة 21 ساعة معتمدة من إجمالي 24 ساعة بشرط أن يكون مساق منهجية البحث القانوني المتقدم من المسابقات التي أنجزها الطالب.
3. أن يختار الطالب موضوعاً لأطروحته أو مشروع تخرجه ذا صلة بالتركيز الذي اختاره، وأن يتسم بالحدثاء وتوافر الإشكالية الجديدة.

4. تتبع في تسجيل الأطروحة أو مشروع التخرج الآلية التالية:

- أ. عقد سيمينار حول موضوع الأطروحة المقترح أو مشروع التخرج المقترح بعد تلقي الطالب توجيهات المشرف المبدئي، ليعرض فيه الطالب أمام اللجنة المبين تشكيلها في البند التالي، أهمية الموضوع، ومشكلة البحث، ومنهجه البحثي فيه، وبيان مبدئي بالدراسات والكتب والأبحاث السابقة التي تناولت الموضوع، والخطة المبدئية للبحث.
- ب. تكلف لجنة مشكلة من رئيس القسم ومنسق البرنامج المعنيين وأساتذة التخصص الدقيق في القسم بحضور هذا السيمينار وإبداء الرأي في عرض الطالب لموضوع الأطروحة أو مشروع التخرج وتقدير مدى فهمه وإحاطته لجوانبه المختلفة، وتحرير محضر بهذه الوقائع يوقع عليه منسق البرنامج لعرضه على مجلس القسم.
- ج. يتولى منسق البرنامج إخطار الطالب بتوصية مجلس القسم المتضمنة نتيجة السيمينار، وهي نتيجة تتراوح بين:

- التوصية بتسجيل الأطروحة أو مشروع التخرج.

- تعديل المقترح وإحالة الطالب لأحد أعضاء القسم لمزيد من ضبط الخطة والعنوان وإضافة مراجع رئيسية في الموضوع.

- التوصية باختيار موضوع آخر.

د. لا يجوز عرض طلب تسجيل الأطروحة أو مشروع التخرج على مجلس القسم المعني إلا بعد موافقة لجنة السيمينار المشار لها أعلاه على موضوع الأطروحة أو مشروع التخرج، وعلى الخطة البحثية المقترحة.

5. مدة إنجاز الأطروحة أو مشروع التخرج:

أ. سنة على الأقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على الموضوع وخطة البحث للأطروحة أو لمشروع التخرج، ويجوز بقرار من مجلس الكلية تخفيض هذه المدة بناء على أسباب جديدة مبررة، وبتوصية مقدمة من القسم المعني.

ب. يسقط حق الطالب في تسجيل الأطروحة أو مشروع التخرج بعد مرور سنتين من بداية الفصل الدراسي التالي لاجتياز الطالب المساقات الدراسية جميعها، ويجوز تجديد التسجيل استثناءً بموافقة مجلس الشؤون العلمية والتعليمية بالجامعة بناء على توصية مجلس الكلية لمدة لا تتجاوز سنة دراسية واحدة ولمرة واحدة فقط.

6. الإشراف والمناقشة:

أ. يجب أن يكون المشرف على الأطروحة أو على مشروع التخرج بدرجة أستاذ مشارك على الأقل ومتخصصاً في موضوع الأطروحة أو مشروع التخرج، ويجوز - عند تعدد المشرفين - أن يكون أحدهم أستاذاً مساعداً.

ب. يجوز تكليف أحد أعضاء الهيئة التدريسية برتبة أستاذ مساعد بالإشراف على الأطروحة أو مشروع التخرج بقرار من مجلس الكلية بناء على توصية القسم المعني، وبشرط إثبات عضو هيئة التدريس المعني كفاءته من خلال سجله البحثي.

ج. يلزم أن يكون المشرف الرئيس من داخل الكلية، ويجوز أن يكون معه مشرف آخر من خارج الكلية.

د. تتكون لجنة الحكم على الأطروحة أو مشروع التخرج من ثلاث أعضاء بمن فيهم المشرف، ويجب أن يكون أحدهم على الأقل من خارج الجامعة.

هـ. إذا تعدد المشرفون يجوز اشتراكهم جميعاً في لجنة المناقشة على أن يكون لهم صوت واحد.

و. يقدم المشرف العلمي - أو المشرفون عند تعددهم - تقريراً علمياً عن الأطروحة أو مشروع التخرج عن مدى صلاحيتها إلى رئيس القسم العلمي المختص مع اقتراح تشكيل لجنة الحكم على الأطروحة أو مشروع التخرج، ولا يجوز اعتماد اللجنة المقترحة إلا بموافقة مجلس الكلية الذي يحق له رفض أو تعديل اللجنة بناء على أسباب جديدة مبررة.

ز. الحد الأقصى لعدد الأطروحات أو مشاريع التخرج التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس منفرداً هو خمسة وثلاثة أخرى مشتركة في الإشراف مع غيره. ويجوز لمجلس الكلية تعديل الحد الأقصى للإشراف بناء على أسباب جديدة مبررة، وبناء على توصية من القسم المعني.

ج. تكون المناقشة علنية ، ويقدم كل عضو من أعضاء لجنة المناقشة تقريراً علمياً فردياً عنها، وتقدم اللجنة تقريراً جماعياً متضمناً نتيجة المناقشة ورأيها في منح الدرجة العلمية للطلاب.

7. التوصية والتقدير:

يتضمن قرار اللجنة إحدى التوصيات الآتية :

- قبول الأطروحة/ مشروع التخرج وفق نظام الدرجات المذكور في الفقرة 17، والتوصية بمنح درجة الماجستير في القانون بعد إجراء التعديلات الطفيفة المطلوبة من لجنة الحكم على الأطروحة/ مشروع التخرج ، وفي هذه الحالة يجب على الطالب إنجاز التعديلات خلال شهر من تاريخ مناقشة الأطروحة/ مشروع التخرج ، فإن لم تتم التعديلات، تعتبر الأطروحة/ مشروع التخرج مرفوضة حكماً وبالتالي يفصل الطالب من البرنامج.
- قبول الأطروحة/ مشروع التخرج وفق نظام الدرجات المذكور في الفقرة 17، والتوصية بمنح درجة الماجستير بعد إجراء التعديلات الجوهرية التي أبدتها لجنة الحكم على الأطروحة/ مشروع التخرج ، وفي هذه الحالة يجب على الطالب إنجاز التعديلات قبل انتهاء الفصل الدراسي الذي تمت فيه مناقشة الأطروحة/ مشروع التخرج ، فإن لم تتم التعديلات، تعتبر الأطروحة/ مشروع التخرج مرفوضة حكماً وبالتالي يفصل الطالب من البرنامج.
- رفض الأطروحة/ مشروع التخرج مع تثبيت الأسباب في محضر المناقشة مع اعتبار الطالب راسباً ويفصل من البرنامج.

8. تقديرات الماجستير :

يتم احتساب المعدل التراكمي للطلاب في برنامج الماجستير في القانون الخاص أخذاً في الاعتبار التقدير الممنوح للمسابقات الدراسية والدرجة الممنوحة للأطروحة أو مشروع التخرج.

14. دعم الطلبة وتعلمهم:

(Support for students and their learning)

تولي جامعة عجمان اهتماماً كبيراً للحياة الطلابية وتسعى إلى توفير بيئة جامعية تقدم خدمات طلابية متميزة وتحفز على الإبداع وتنمية المهارات حيث أنشأت عمادة لشؤون الطلبة تعمل على توفير حياة طلابية وبيئة جامعية مواتية تصقل شخصية الطلبة من خلال الأنشطة والفعاليات الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية. بالإضافة إلى الجهود اللوجستية التي تقدمها وحدة الخدمات الجامعية تشرف عمادة شؤون الطلبة على عملية التخطيط للخدمات والأنشطة الطلابية.

تعتمد الجامعة آليات متنوعة للاستجابة لمتطلبات الطلبة واحتياجاتهم حول الخدمات الطلابية منها المسوح الدورية والتغذية الراجعة من الهيئات الطلابية مثل المجلس الطلابي للجامعة ومجالس الطلبة في الكليات والبرامج المختلفة بالإضافة إلى الملاحظات المباشرة عبر الأقسام والإدارات المعنية والكليات، بالإضافة إلى برنامج (Kayako) لاستقبال وتوزيع الرد على شكاوى واستفسارات الطلبة وقياس الفترة الزمنية التي تم خلالها المعالجة، وتحرص إدارة الجامعة على متابعة ذلك بصورة حثيثة. كما شيدت الجامعة المبنى الطلابي (Student Hub) وهو مجمع يضم جميع الخدمات الطلابية في مكان واحد.

إضافة إلى العديد من الخدمات الموضحة في دليل الطلبة للمرحلة الجامعية الأولى في الصفحات (55- 70) وهي:

- خدمة الرعاية الصحية:

توفر الجامعة عيادات طبية مجهزة بالمعدات والكوادر المؤهلة والتي تقدم الرعاية الطبية للطلبة طوال فترات تواجدهم بالجامعة.

• خدمة الاستشارات الطلابية:

أنشأت الجامعة وحدة للاستشارات الاجتماعية والنفسية لطلبة الجامعة والبرنامج في حال ما كانت تواجههم مشكلات أسرية ومجتمعية يحتمل أن تؤثر سلباً على مسيرتهم الدراسية. وفقاً للسياسة المعلن عنها في دليل الطلبة للمرحلة الجامعية الأولى ودليل السياسات والإجراءات (ص: 208) والتي تنأسس على الثقة والسرية والاحترام، بواسطة كوادر مؤهلة ومتخصصة. ويمتد دور الوحدة إلى توفير بيئة إبداعية وترفيهية تمكن الطلبة من الانخراط في أجواء ايجابية محفزة.

• خدمة الإرشاد المهني:

يتولى مكتب الخدمات المهنية العديد من المهام مثل التثقيف الوظيفي للطلبة والخريجين، وتنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية التي تساعد على صقل مهارات الطلبة والخريجين وإمدادهم بالمعارف اللازمة لبدء حياتهم العملية. وكذلك يوفر المكتب خدمة مراجعة السير الذاتية للباحثين عن عمل من طلبة وخريجي الجامعة.

وعلى الجانب الآخر، يقوم المكتب بالتواصل مع جهات العمل المحتملة وبناء علاقات تواصل بين الخريجين والجهات المختلفة في حال الإعلان عن الوظائف، بالإضافة إلى إقامة معارض التوظيف التي تتيح مجالات العمل أمام الطلبة المتوقع تخرجهم وكذلك الخريجين

• المنح والحسومات المالية:

المنح والحسومات المالية: تستهدف الجامعة استقطاب الطلبة المتميزين من خلال تقديم حزمة من المنح والخصومات المالية التي تحفزهم للالتحاق بالجامعة والمتمثلة في الآتي (ينظر جدول المنح):

- حسم أوائل الثانوية على مستوى الدولة
- حسم أوائل الثانوية على مستوى إمارة عجمان
- حسم أوائل الثانوية على مستوى بعض الدول
- حسم التفوق في الثانوية العامة
- حسم الامتياز
- حسم أوائل الكليات
- حسم خريجي المدارس البريطانية
- حسم خريجي المدارس الهندية والباكستانية
- حسم خريجي جامعة عجمان وأسرهم
- حسم ذوي الهمم
- حسم المبدعين/المبتكرين
- حسم العاملين في جامعة عجمان وأسرهم
- حسم الطلبة العمانيين
- حسم الأقارب من الدرجة الأولى
- منح ديوان حاكم عجمان
- منح دائرة البلدية والتخطيط بعجمان
- حسم العاملين في الدوائر المحلية والاتحادية بإمارة عجمان
- المساعدات المالية

• بالإضافة إلى ذلك تقدم الجامعة العديد من التسهيلات والخدمات لطلبتها ومنها:

- السكن الجامعي
- مواقف السيارات
- النقل بحافلات الجامعة

- استراحات الطلبة
- مركز التصوير والطباعة
- الأندية الطلابية
- المطبعة
- المطاعم
- شبكة الإنترنت (WIFI)
- المسجد وغرف الصلاة
- المجمع الرياضي
- مركز الإبداع والابتكار
- مركز التعليم المستمر
- قامت الجامعة مؤخراً بإنشاء مركز التعليم والتعلم ومركز نجاحات الطلبة
- مركز التسوق الذكي

خدمات الإرشاد (Advising Services)

يطبق برنامج الماجستير في القانون الخاص سياسات وإجراءات الإرشاد الأكاديمي بجامعة عجمان المدرجة في الصفحات من 29 – 33 من دليل الطلبة.

يتم عمل برنامج أسبوع تعريفي للطلبة الجدد للتعرف على الكلية والبرنامج الأكاديمي. كما خصصت الكلية منسق للإرشاد الأكاديمي يتولى الإشراف عليه.

تقوم الكلية بتوزيع الطلبة الجدد على المرشدين الأكاديميين بمجرد اكمالهم لملفات تسجيله. يقوم كل مرشد أكاديمي بالتعرف على وضعية الطالب واحتياجاته وميوله ومراجعة المساقات التي قام الطالب باختيارها ومناقشتها مبدئياً قبل بدء عملية التسجيل، أخذاً بعين الاعتبار الأداء السابق للطلاب، وذلك لتحديد المساقات وعدد الساعات المناسبة. ويتولى المرشد الأكاديمي متابعة الطالب وتقييمه بانتظام مع استخدام نتائج التقويم لدعم مساندة الطلبة. تنظم الكلية عدد من ورش العمل للطلبة حول الإرشاد الأكاديمي، وعمل فيديوهات حول التخصصات العلمية وربطها بـ QR Code على صفحة الكلية على موقع الجامعة. كما يتم توزيع الطلبة على المرشدين اختيار المرشدين الأكاديميين بناء على تخصصاتهم العلمية. اضافة إلى دراسات الحالة التي يجريها المرشدين الأكاديميين بناء على سجلات الطلبة في نظام التسجيل الإلكتروني (Banner)، يقدموا كذلك المشورة الأكاديمية للطلبة خلال تواجدهم في الساعات المكتبية لهم وايضا في غير أوقات المحاضرات.

فضلا عن يتم متابعة الطلبة الذين يعانون من ضعف الأداء الأكاديمي أو أية معوقات أخرى (المنذرين) حيث يقوم منسق البرنامج ومنسق التدريب والمرشدين الأكاديميين بالمتابعة المرحلية لهم بهدف ضمان التحسن.

وتحرص الكلية على التعاون مع أصحاب الخبرات النوعية لعمل دورات وورش عمل مهنية للطلبة في إطار الإرشاد المهني لهم، كما يتلقى طلبة البرنامج المشورة المهنية خلال فترة تدريبهم في المؤسسات ضمن مساق التدريب العملي. ويتم استطلاع الطلبة حول الإرشاد الأكاديمي والاسترشاد بنتائجه في عملية التطوير المستمر للإرشاد.

كما تقوم الجامعة باستقبال التغذية الراجعة من الطلبة وتقييمهم لأداء المرشد الأكاديمي من خلال الاستبيان الذي يتم توزيعه إلكترونياً من خلال نظام التعلم الإلكتروني Moodle في نهاية كل فصل دراسي. تقوم الكلية بتحليل نتائج هذا الاستبيان، وتتم عملية تقييم أداء المرشد الأكاديمي دورياً كل فصل دراسي ويقوم رئيس القسم بمناقشة كل مرشد أكاديمي فيما يخص نتائج إرشاده للطلبة أكاديمياً لتعزيز النتائج الإيجابية وتلافي أي قصور مستقبلاً.

15. معايير القبول:

(Criteria for admission):

يشترط لقبول الطالب في برنامج الماجستير في القانون الخاص ما يلي:

يشترط لقبول الطالب في برنامج الماجستير ما يلي:

أ. الشروط الأكاديمية:

1. يجب أن تكون شهادة البكالوريوس وكشف الدرجات مصدّقين ومعتمدين حسب الأصول، بمعدل تراكمي لا يقل عن (3.0 من 4.0) أو ما يعادله.
2. تقديم كتاب معادلة شهادة البكالوريوس من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك للشهادات الصادرة من خارج الدولة.
3. تقديم شهادة كفاءة في اللغة الإنجليزية سارية المفعول:

- أيلتس أكاديمي (IELTS Academic) بحد أدنى (4.5)، أو
- التوفل المؤسسي (TOEFL ITP) بحد أدنى (450)، أو ما يعادلها.

ب. المستندات العامة:

- نسخة ملونة من جواز السفر ساري المفعول مع تأشيرة إقامة سارية.
- نسخة ملونة من بطاقة الهوية الإماراتية سارية المفعول.
- شهادة حسن سيرة وسلوك سارية المفعول صادرة من جهة رسمية.
- صورة شخصية حديثة ملونة بقياس (4×3)
- إثبات حالة الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها (للمتقدمين الإماراتيين من الذكور)
- السيرة الذاتية، والخبرة العملية إن وجدت.
- رسالتا تزكية.
- تقرير الفحص الطبي (على أن يكون صادراً من داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا تُقبل التقارير الصادرة من خارجها)

ج. القبول المشروط

يتعين على المتقدمين تقديم جميع المستندات المطلوبة المذكورة أعلاه، ويمكن منح القبول المشروط في برامج الماجستير في الحالات التالية:

أولاً: القبول المشروط بناءً على المعدل التراكمي

- إذا كان المعدل التراكمي في البكالوريوس بين (2.5 – 2.99)، يمكن قبول الطالب قبولاً مشروطاً، على أن يدرس ما لا يزيد عن (6) ساعات معتمدة، وأن يحقق معدلاً تراكمياً لا يقل عن (3.0) بنهاية فترة القبول المشروط، وإلا سيتم فصله من البرنامج.
- إذا كان المعدل التراكمي بين (2.0 – 2.49)، يمكن قبول الطالب قبولاً مشروطاً، بشرط دراسة ما لا يزيد عن (6) ساعات معتمدة من مساقات استدرائية (لا تُحتسب ضمن خطة البرنامج ولا تدخل في المعدل التراكمي)، مع تحقيق معدل لا يقل عن (3.0) بنهاية فترة القبول المشروط، وإلا سيتم فصله من البرنامج.

ثانياً: القبول المشروط بناءً على درجة اللغة الإنجليزية

إذا لم يحقق المتقدم الدرجة المطلوبة في اختبار الكفاءة في اللغة الإنجليزية، فيجوز قبوله قبولاً مشروطاً، على أن يستوفي المتطلبات التالية خلال الفصل الدراسي الأول من فترة القبول المشروط، وإلا يكون عرضة للفصل من البرنامج:

- دراسة ما لا يزيد عن (6) ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الأول (ولا يشمل ذلك دورات اللغة الإنجليزية المكثفة).
- تحقيق معدل تراكمي لا يقل عن (3.0) في أول (6) ساعات معتمدة من المساقات الدراسية.
- الحصول، بنهاية فترة القبول المشروط، على درجة لا تقل عن (4.5) في اختبار أيلتس الأكاديمي (IELTS Academic) أو ما يعادله.
- د. يجب مراعاة المعايير الآتية للمفاضلة بين المتقدمين المؤهلين للالتحاق بالبرنامج، بحيث تكون الأولوية في قبول الطلبة وفقاً للمعايير

التالية:

- للطلاب الأعلى تقديراً بحسب المعدل التراكمي لدرجة البكالوريوس.
- عند التساوي في المعيار السابق تكون الأولوية للطلاب الأعلى تقديراً في مسابقات البكالوريوس الرئيسية المرتبطة بالتخصص وهي كالتالي: مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، مبادئ القانون التجاري، مبادئ قانون المرافعات.
- مع مراعاة عدم اعتبار المسابقات التي حصل فيها الطالب على تقدير يقل عن جيد.
- عند التساوي في المعيار السابق تكون الأولوية للطلاب الأكثر خبرة مهنية في مجال العمل القانوني.
- عند التساوي في المعيار السابق تكون الأولوية للطلاب الأعلى تقديراً في درجة الحصول على شهادة التوفل أو ما يعادلها.

16. المرافق والخدمات التعليمية المساندة:

(Facilities, including laboratories, studios or other specialist resources supporting the program):

يتم تقديم برنامج الماجستير في القانون الخاص في الفصول الدراسية بمبنى الكلية (جرف 1)، ويحتوي كل فصل دراسي على جهاز عرض ضوئي وسبورة تقليدية للاستخدام في الشرح. كذلك يوجد معمل حاسوب يحتوي على أجهزة حواسيب توضع تحت تصرف الطلبة لاستخدامها فيما يتعلق بتسجيل جداولهم الدراسية ومراسلاتهم الالكترونية وغير ذلك. وفي سبيل تسهيل ذلك يخصص لكل طالب اسم مستخدم وكلمة سر للدخول على نظام الجامعة الالكتروني. أيضاً تتوفر بالجامعة مكتبة ضخمة يتوفر بها العديد من المراجع الورقية والالكترونية وقواعد البيانات، ويوجد بها صالات للاطلاع بها طاولات ومقاعد تسهل للطلاب الجلوس بالمكتبة للاطلاع، وتخصص المكتبة قاعة للطلاب وأخرى للطالبات. كذلك توفر الجامعة مجموعة من المطاعم بالمبنى الجديد الملاصق لمبنى جرف 1، تتسم هذه المطاعم بالتنوع فيما تقدمه من وجبات وتتوفر بها طاولات ومقاعد لتناول هذه الوجبات. كما يوجد بالجامعة مبنى رياضي متاح استعماله للطلاب والطالبات، لكل منهما مواعيد استخدام محددة، وتتوفر بالمبنى الرياضي العديد من الأجهزة والمعدات الرياضية وحمام سباحة ومشرفين رياضيين لخدمة الطلبة. كذلك تتوفر بالجامعة مواقف سيارات مظلة متاحة للطلبة سواء داخل الحرم الجامعي بمبنى الطلاب أو بمبنى الطالبات، أو على الأسوار الخارجية للحرم الجامعي، كما تتوفر مواقف إضافية غير مظلة داخل الحرم الجامعي في كل من مبني الطلاب والطالبات، وتتوفر بهذه المواقف خدمة غسيل السيارات بواسطة عمال مخصصين لهذا الغرض. كما توجد بالجامعة عيادة طبية للطالبات وأخرى للطلاب، تشرف عليها طيبة يعاونها ممرضين وممرضات، وتتوفر

بالعيادة كافة الأدوات والأجهزة الطبية اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة. كما تتوفر بالجامعة عيادة متخصصة في طب الأسنان توفر العلاج بالمجان للجمهور عامة بما فهم الطلبة، فضلا عن عيادة أخرى متخصصة في علاج طب الأسنان بمقابل.

17. أساليب تقييم وتحسين جودة معايير التدريس والتعلم:

(Methods for evaluating and improving the quality and standards of teaching and learning):

يخضع برنامج الماجستير في القانون لتطبيق نظام CAP لقياس جودة البرنامج وفعاليتيه. ومن ضمن آليات هذا النظام استخدام نماذج اكسيل شيت لرصد درجة الطالب في كل مخرج من مخرجات المساق، والذي يجب أن يقاس - على الأقل - بأداتين من أدوات القياس، ولا يعتبر المخرج متحققا إلا إذا بلغت نسبة تحققه 80%. أيضا يستخدم نظام CAP لقياس الجودة تقرير غلق الحلقة لاعتماد توصيات أعضاء هيئة التدريس المتعلقة بتحسين وتطوير المساقات، سواء فيما يتعلق بمخرجات المساق، أو بالكتاب المنهجي والمراجع المساعدة، أو بطرق التعليم والتعلم المتبعة في تدريس المساق.

توزيع الدرجة والتقدير:

أ- تتوزع درجات المساق في برنامج الماجستير في القانون الخاص - عدا مساق منهجية البحث القانوني المتقدم- على النحو التالي:

- 40% للامتحان النهائي.
- 20% للامتحان الشفوي
- 20% إعداد بحث قانوني
- 20% لامتحان المنتصف.

ب- بالنسبة لمساق "منهجية البحث القانوني المتقدم" يكون توزيع درجات المساق على النحو التالي:

- 50% إعداد بحث قانوني وفق المنهجية القانونية.
- 20% المناقشة الشفوية للورقة البحثية.
- 30% للتكليفات الفصلية البحثية المتنوعة.

ت- يشترط لنجاح الطالب حصوله على 70% على الأقل من الدرجة الكلية.

تكون تقديرات الطالب على النحو التالي :

- راسب (F) : أقل من 70%

- جيد (C) : من 70% إلى أقل من 75% (نقطتان)

- جيد مرتفع (+C) : من 75% إلى أقل من 80% (2.5 نقطة)

- جيد جدا (B): من 80% إلى أقل من 85% (3 نقاط)

- جيد جدا مرتفع (+B): من 85% إلى أقل من 90% (3.5 نقاط)

- ممتاز (A) من 90% فأكثر (4 نقاط).

18. خطة تقييم مخرجات تعلم البرنامج

(Assessment plan for program learning outcomes)

يخضع برنامج ماجستير القانون الخاص لنظام CAP لقياس جودة البرامج الدراسية. ويُستخدم هذا النظام لتقييم برنامج ماجستير القانون الخاص فصليا، ويرد هذا التقييم في تقرير تعدده لجنة الجودة بالكلية (CEC) فصليا، ولكن بتوجيهات مكتب التخطيط المؤسسي سيستمر تطبيق آليات التقييم فصليا، ويعدّ تقرير الفعالية المؤسسية سنوياً من قبل لجنة الفعالية المؤسسية بالكلية الكلية (CEC) وفق توجيهات مكتب الفعالية المؤسسية بالجامعة.

19. مؤشرات معايير الجودة:

(Indicators of quality and standards):

يكون معدل النجاح في جميع المساقات هو جيد (ج)، ولكن يجب أن يحافظ الطالب ببرنامج ماجستير القانون على معدل تراكمي لا يقل عن 3.0 نقطة من 4.0 طوال مدة التحاقه بالبرنامج، وإلا حصل على إنذار أكاديمي والتزم بإعادة مساق لرفع معدله التراكمي إلى 3.0 نقطة لإزالة الإنذار. ووفق برنامج CAP لقياس جودة البرنامج يتم استخدام نماذج اكسيل شيت لرصد درجة الطالب في كل مخرج من مخرجات المساق، والذي يجب أن يقاس – على الأقل – بأداتين من أدوات القياس، ولا يعتبر المخرج متحققاً إلا إذا بلغت نسبة تحقيقه 80%. ولا يعتبر الطالب قد استكمل متطلبات تخرجه إلا بإنجاز المرحلتين معا: مرحلة المساقات ومرحلة الأطروحة أو مشروع التخرج، وبمعدل لا يقل عن 3.0 نقطة من 4.

19. عرض مصفوفات البرنامج:

(Program matrices or schematic showing)

■ جدول تقديم البرنامج:

(The schedule of delivery):

■ مصفوفات ربط مخرجات البرنامج ومخرجات المساقات:

(Program learning outcomes mapped to course learning outcomes):

تم إعداد هذه المصفوفة لإشارة إلى التوافق بين مخرجات التعلم للمساقات مع مخرجات التعلم في البرنامج:

رقم	المساقات الإجبارية المشتركة	المعرفة (Knowledge)			المهارة (Skill)			المسؤولية (Responsibility)	
		1	2	3	4	5	6	7	8
1	منهجية البحث القانوني المتقدم (اونلاين)	1	1	2			4	3	1
2	قانون المعاملات المدنية- العقود والالتزامات (اونلاين)	1	2-1	2	3	3	3	4	4
3	قانون المعاملات التجارية (اونلاين)	1		2	3			4	
4	القانون الدولي الخاص-تنازع القوانين (اونلاين)		1			2			3

رقم	المساقات الإجبارية للتركيز (concentration) الأول قانون الأعمال الرقمي	المعرفة (Knowledge)			المهارة (Skill)			المسؤولية (Responsibility)	
		1	2	3	4	5	6	7	8
1	قانون حماية البيانات الشخصية	3-1				2			
2	قانون المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة	3-1			5	2	5	4	4
3	الجوانب القانونية للعقود الذكية	1-2		3	4	2-4	4		3
4	الملكية الفكرية في البيئة الرقمية	1	2-1	2-1	3	3	3	4	.4
5	الأطروحة	1		2	3	4			
6	مشروع التخرج	1	2-1	3-2	4-3		4-3		4
7	التدريب العملي الداخلي								

المساقات الإجبارية للتركيز (concentration) الثاني- إدارة النزاعات القانونية	المعرفة (Knowledge)			المهارة (Skill)			المسؤولية (Responsibility)		رقم
	1	2	3	4	5	6	7	8	
1	قانون الإجراءات المدنية- أصول التقاضي	1	2		3		4		
2	الوسائل البديلة لحل المنازعات	1	1	2	3-4	3		4	
3	قانون الإثبات	1	2-1	2-1	3	2-3	3-4	4	
4	قانون الإجراءات المدنية- التنفيذ الجبري	1	2			3	4		
5	الأطروحة	1		2	3	4			
6	مشروع التخرج	1	2-1	3-2	4-3		4-3	4	
7	التدريب العملي الداخلي			1	2			3	4

■ مخرجات تعلم البرنامج وفق منظومة المؤهلات الإماراتية بحسب مستوى البرنامج المناسب:

(Program learning outcomes mapped to descriptors of the QFEmirates for the appropriate program level)

الحقل	المخرجات بعد استكمال متطلبات برنامج ماجستير القانون، يستطيع الطالب أن :-
المعرفة	1. يحدد المفاهيم المتقدمة والمتخصصة في مجالات القانون الخاص المعاصر، بما في ذلك قانون الأعمال الرقمي، حماية البيانات، العقود الذكية، وخدمات الثقة الرقمية. 2. يربط بين المناهج النظرية والتطبيقية لفهم معمق للقضايا القانونية، وربطها بالسياقات التشريعية المختلفة. 3. يُفرّق بين التشريعات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات التخصص لاستخلاص رؤى تحليلية تدعم صانع القرار القانوني في الشأن العام.
المهارة	4. يُنتج عملاً بحثياً أو تطبيقياً أصيلاً يعكس قدرته على التفكير النقدي ودمج المعرفة القانونية لمعالجة قضايا قانونية معاصرة. 5. يُحلّل البيانات القانونية باستخدام منهجيات بحثية متقدمة لتصميم حلول مبتكرة للمنازعات أو الثغرات التشريعية. 6. يُوظّف التقنيات الرقمية الحديثة في البحث، والتوثيق، والتواصل المهني ضمن بيئة قانونية متطورة.
المسؤولية	7. يلتزم بمبادئ الريادة والمبادرة مع التحلي بالأخلاقيات المهنية، والعدالة، والتعاون المسؤول. 8. يُطوّر تعلّمه الذاتي باستمرار مع مواكبة التطورات التشريعية والتكنولوجية لضمان كفاءته المهنية واستجابته لاحتياجات المجتمع والاقتصاد المعرفي.

طرق ومناهج التعليم والتدريس:

(Teaching and learning methods):

- 1- الكتاب المنهجي
- 2- المراجع المساعدة
- 3- شبكة الانترنت
- 4- شرائح العرض
- 5- السبورة التقليدية
- 6- أسلوب المحاضرة
- 7- جلسات العصف الذهني بين الطلبة والأستاذ
- 8- عروض الطلبة (الفردية – الجماعية)
- 9- أسلوب حل المشكلات

طرق وأدوات التقييم:

(Assessment methods):

تخضع المساقات النظرية - عدا مساق مناهج البحث في العلوم القانونية - لأسلوب التقييم التالي:

البيان	الدرجة
إعداد بحث قانوني	20
الامتحان الشفوي	20
امتحان المنتصف	20
الامتحان النهائي	40
الدرجة النهائية	100

أما مساق منهجية البحث القانوني المتقدم فيتم تقييمه وفق الجدول التالي:

البيان	الدرجة
إعداد بحث قانوني وفق المنهجية القانونية.	50
المناقشة الشفوية للورقة البحثية.	20
للتكليفات الفصلية البحثية المتنوعة.	30
الدرجة النهائية	100

بينما تخضع الأطروحة/ مشروع التخرج لأسلوب تقييم يتمثل في المناقشة من لجنة تمنح الأطروحة/ مشروع التخرج تقديراً مما يأتي:

1. قبول الأطروحة/ مشروع التخرج وفق نظام الدرجات المذكور في الفقرة 17، والتوصية بمنح درجة الماجستير في القانون بعد إجراء التعديلات الطفيفة المطلوبة من لجنة الحكم على الأطروحة/ مشروع التخرج ، وفي هذه الحالة يجب على الطالب إنجاز التعديلات خلال شهر من تاريخ مناقشة الأطروحة/ مشروع التخرج ، فإن لم تتم التعديلات، تعتبر الأطروحة/ مشروع التخرج مرفوضة حكماً وبالتالي يفصل الطالب من البرنامج.
2. قبول الأطروحة/ مشروع التخرج وفق نظام الدرجات المذكور في الفقرة 17، والتوصية بمنح درجة الماجستير بعد إجراء التعديلات الجوهرية التي أبدتها لجنة الحكم على الأطروحة/ مشروع التخرج ، وفي هذه الحالة يجب على الطالب إنجاز التعديلات قبل انتهاء الفصل الدراسي الذي تمت فيه مناقشة الأطروحة/ مشروع التخرج ، فإن لم تتم التعديلات، تعتبر الأطروحة/ مشروع التخرج مرفوضة حكماً وبالتالي يفصل الطالب من البرنامج.
3. رفض الأطروحة/ مشروع التخرج مع تثبيت الأسباب في محضر المناقشة مع اعتبار الطالب راسباً ويفصل من البرنامج.

